غسل من غسل ميتا فلم يصح فيه شئ اصلا كما قاله في الروضة لكن استدل الرتكلوني بحديث من غسل ميتا فليغتسل وضعفه الجمهور وقال احمد وغيره لا اعلم في هذا الباب شيئا قال الماوردي وقد خرج بعض اصحابنا الحديث لصحة بعض طرقه وضعف بعضها وصححه بن طريقا في هذا الغسل لفاعل ذلك سنة كما هو لداخل الحمام سنة وصوب صاحب التهذيب بان المراد بغسل الحمام ان يدخله فيعرق فيستحب ان لا يخرج من غير غسل قال في الروضة كملت وقيل الغسل من الحمام هو ان يصب عليه ماء عند ارادة الخروج تنظيفا كما اعتاده الخارجون منه وجمع في النظم بين داخل الحمام والمحموم بعطفه عليه بقوله او من حجما تبعا للعباب والروضة ثم قال فيها والمختار المحرم باستحباب الغسل من الحجامة والحمام فقد نقل عن منصوصات الشافعي رضي الله عنه انه قال احب الغسل من الحجامة والحمام وكل امر يغير الجسد فان ذلك تضعيف له والغسل بشك وبنعشه قال في الروضة قال اصحابنا يستحب الغسل لكل اجتماع في كل حال يغير رائحة البدن والله اعلم والغسل الواجب او المستحب في الحمام جائز فعله الذكر الداخل اليه مطلقا لكن مع وجوب ستر عورته له وحفظه لها عن من لا يحل قال في الروضة قلت لا يجوز الغسل بحضرة الناس الا مستور العورة ويجوز في الخلوة مكشوفها والستر افضل ومع وجوب غض البصر عن عورات الناس وسيأتي الكلام على العورة وما يتعلق بها في باب الصلاة وعلم من اشتراط الستر وغض البصر انه يحرم الدخول بعدم ما للرجال الا ان يكون خاليا فيجوز دخول الذكور ويكره الدخول فيه للنساء ولو مع الستر الا لعذر مرض فلا يكره للمفاتح الله

خول

الوطب

للطيب او كانت المرأة نفساء فلا يكره لها ايضا لشدة الحاجة الى ذلك ويستحب لمن يريد الاغتسال في الحمام قبل ان يدخل الى الحراج وهي محل الاغتسال يعطي صاحب الحمام ثمن الماء ويعطيه اجرة من دون تقدير في ذلك ولم يجاوز ايضا في اعتياد احاجة مما يحتاج اليه في صب الماء ويستحب ان يقول عند الدخول بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبايث والا يسلم ولا يجهر بالقرآن ولا يكثر الكلام ويجتهد ان لا يدخل الا في وقت الخلوة او في وقت لا يكون فيه الا من كان من اهل الصيانة والديانة

باب

التيمم هو لغة القصد يقال تيممت فلانا اي قصدته وشرعا ايصال التراب الى الوجه واليدين بشرائط مخصوصة وبه خصصنا وهو رخصة وقال ابو حامد عزيمة والرخصة انما هي اسقاط القضاء وهي في اللغة السهولة وفي الشرع تغيير لحكم الشرعي الى سهولة كان تغير من الترك الى الحل ومن الحرمة الى الفعل لعذر مع قيام السبب لحكم الاصلي الذي تخلف عنه الحكم للعذر فرخصة كاكل الميتة للمضطر والقصر للمسافر والسلم الذي هو بيع موصوف في الذمة وفطر مسافر لا يجهده الصوم في رمضان واجبا وهو اكل الميتة ومندوبا وهو القصر في سفر يبلغ ثلاثة ايام فصاعدا ومباحا وهو السلم وخلاف الاولى وهو فطر مسافر لا يجهده الصوم فان اجهد فالفطر اولى ومن الرخصة اباحة ترك الجماعة في الصلاة لمرض وخوف وشكل لا صلى الكراهة الصنعة بالنسبة الى الاباحة وسببه قيام حال الاباحة وهو الانفراد فيما يطلب فيه الاجتماع من شعائر الاسلام والغرض هي عدم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)